

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٠١٠

الخميس، ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٩، الساعة ١٢/٥٥

نيويورك

الرئيس:	السيد دانغي ريواكا	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بتريتّا
	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد كورديرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد شين تشو
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد دوفال
	ماليزيا	السيد رستم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد الدون
	ناميبيا	السيدة اشيبالا - موسافي
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٥٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل إيطاليا يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثل إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرنسيسي (إيطاليا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله، ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/1999/563، رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1999/600، رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة؛ و S/1999/611، رسالة مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة.

عقب المشاورات التي أجراها أعضاء مجلس الأمن فيما بينهم، أذن لي بالادلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن جزعه إزاء التدهور الخطير للحالة السياسية والعسكرية والإنسانية في الصومال، وقلقه إزاء التقارير التي تفيد عن تزايد التدخل الخارجي في الصومال.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بالتوصل إلى تسوية شاملة ونهائية للحالة في الصومال، واضعا بعين الاعتبار احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد مجددا أن المسؤولية عن التوصل إلى تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة السلام تقع بكاملها على عاتق الشعب الصومالي.

"ويعرب مجلس الأمن عن تأييده للأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الدائمة المعنية بالصومال، ويدعو جميع الفئات الصومالية إلى وقف جميع الأعمال العدائية فورا والتعاون مع المساعي الإقليمية وغيرها من أجل التوصل إلى تحقيق السلام والمصالحة.

"ويعرب مجلس الأمن عن القلق العميق إزاء التقارير الأخيرة عن تسليم أسلحة ومعدات عسكرية للصومال بصورة غير مشروعة انتهاكا للحظر المفروض على الأسلحة بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، لأن ذلك يمكن أن يزيد الأزمة تفاقما في الصومال وأن يعرض السلام والأمن للخطر في المنطقة برمتها.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعوته إلى جميع الدول بمراعاة الحظر المفروض على الأسلحة والامتناع عن القيام بأي أفعال من شأنها أن تزيد الحالة تفاقما في الصومال. ويطلب كذلك من الدول الأعضاء التي لديها معلومات عن أي انتهاكات لأحكام القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، أن تقدم هذه المعلومات إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء الأثر الإنساني المترتب على الأزمة التي طال أمدها. ويدين بوجه خاص الهجمات أو أعمال العنف التي ترتكب ضد المدنيين ولا سيما النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة، بما في ذلك المشردين داخليا. ويدين أيضا الهجمات التي يتعرض لها العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية، بما يخالف قواعد القانون الدولي.

"ويدعو مجلس الأمن الأطراف الصومالية إلى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من

المنظمات التي تضطلع بالأنشطة الإنسانية على أساس مبادئ الحياد وعدم التمييز. ويحث المجلس جميع الأطراف على ضمان الأمن وحرية الحركة لموظفي الأنشطة الإنسانية وتأمين سبيل غير مقيد للوصول إلى المحتاجين للمساعدة. وفي هذا الصدد، يشيد المجلس أيضا بالتنسيق الوثيق القائم لجميع جهود المجتمع الدولي من أجل توفير الاحتياجات الإنسانية للشعب الصومالي التي تضطلع بها هيئة تنسيق المعونة الصومالية المكونة من المانحين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

"ويحث مجلس الأمن جميع الدول على المساهمة بسخاء في النداء الذي وجهته الأمم المتحدة لتأمين الإغاثة المستمرة وجهود إعادة التأهيل في جميع مناطق الصومال بما فيها الجهود الرامية إلى تعزيز المجتمع المدني.

"ويرحب مجلس الأمن بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال في نيروبي.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقارير دورية عن الحالة في الصومال.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره."

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1999/16.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.